تنامي تجارة السلاح بإقليم تبسة والسياسة الفرنسية للحد منها 1945-1950

The growing arms trade in the territory of Tebessa and the French sovereignty to reduce it from 1945-1950

نبيل جابري[1]
جامعة العربي التبسي- تبسة
nappavitch@yahoo.fr
أ.د عبد الوهاب شلالي
جامعة العربي التبسي- تبسة
beylar1529pacha@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/03/12 القبول 2020/11/08 النشر علي الخط 2021/03/15
Received 12/03/2020 Accepted 08/11/2020 Published online 15/03/2021

ملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى معرفة نشاط تجارة السلاح بإقليم تبسة الذي شهد ازدهارا كبيرا خاصة مع وفرة الأسلحة نتيجة مخلفات معارك الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بين دول الحلفاء والمحور في الشمال الإفريقي، الأمر الذي أدّى إلى إنشاء شبكات لتجارة السلاح على يد عناصر محلية تخصصت في هذا المجال بالتعاون مع عناصر تونسية وأخرى ليبية، بعيدا عن أنظار السلطات الفرنسية التي لجأت إلى العديد من الوسائل بهدف الحد من انتشار السلاح بالإقليم، وتم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل الإجابة عن إشكالية البحث، من خلال استعراض نشاط تجارة السلاح بإقليم تبسة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية اكتشاف المنظمة الخاصة.

الكلمات المفتاحية: قوافل السلاح، تجارة الأسلحة، تبسة، شبكات الأسلحة.

Abstract:

This study aims to learn about the activity of arms trade in the region of Tebessa, which has witnessed a great boom, especially with the abundance of weapons as a result of the remnants of the battles of the Second World War (1939-1945)between the Allied states and the Axis in North Africa, which led to the establishment of arms trade networks by local elements specialized in this field. In cooperation with Tunisian and Libyan elements, out of sight of the French authorities, who resorted to many means in order to reduce the spread of weapons in the region, the historical approach was used to answer the problem of research, by reviewing the activity of arms trade in the region of Tebessa after the World War. second until the discovery of the private organization.

Keywords: Weapons convoys, arms trade, Tebessa, Weapons networks.

[1] المؤلّف المرسل: نبيل جابري البريد الإلكتروني: nappavitch@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهد الشمال الإفريقي خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) معارك بين دول الحلفاء ودول المحور انتهت بهزيمة القوات الألمانية والإيطالية، الأمر الذي أدّى إلى بقاء الأسلحة بأعداد كبيرة في ساحات المعارك، وبعد نهاية هذه الحرب نشطت عملية تجارة الأسلحة الحربية في كل من ليبيا وتونس والمناطق الحدودية الشرقية للجزائر، وارتبطت أسماء الكثير من أبناء هذه المناطق بهذا النوع من التجارة عن طريق إنشاء شبكات خاصة، ممّا جعل السلطات الفرنسية تفرض رقابة شديدة على الحدود الجزائرية التونسية بهدف الحد من انتشار الأسلحة داخل مستعمراتها، كما شهدت هذه الفترة ميلاد منظمة شبه عسكرية بالجزائر تابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وهي المنظمة الخاصة سنة 1947، والتي كانت لها عدة فروع بالوطن منها منطقة تبسة، وكان من ضمن مهامها جمع الأسلحة وتخزينها تحضيرا لثورة قد تكون قادمة، لكن بعد اكتشاف المنظمة من طرف السلطات الفرنسية واعتقال الكثير من أعضائها في مارس 1950 حال دون تحقيق أهدافها، ومن هنا تم طرح الإشكالية الآتية: فيما تمثلت أنشطة عمليات جمع السلاح بإقليم تبسة بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1950؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي في دراسة هذا الموضوع.

2. السوق السوداء للأسلحة الحربية بتبسة بعد الحرب العالمية الثانية

إن أهم عمليات تجارة الأسلحة كانت تجري في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من أوراس النمامشة شمالا حتى وادي سوف جنوبا، وساعد على ذلك وقوع معارك طاحنة بين الحلفاء والمحور بالقرب من الحدود الجزائرية الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى موقع منطقة تبسة الاستراتيجي[1] باعتبارها منطقة حدودية صعبة التضاريس، فإنها كانت تتوفر على مسالك وعرة لا يعرفها إلا أبناء المنطقة ومن الصعب على السلطات الاستعمارية الفرنسية مراقبتها، ممّا يسهل عملية تمرير الأسلحة والذخيرة.[2]

إثر نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وفي خضم الظروف والمستجدات التي خلفتها المعارك بين دول الحلفاء ودول المحور في شمال إفريقيا انتشرت الأسلحة بشكل كبير في المنطقة، ولأن الجزائريين كانوا شغوفين بشراء الأسلحة الحربية وذخيرتها والمتاجرة فيها،[3] ازدهرت تجارة السلاح حيث كانت القوافل المحمّلة بالأسلحة والذخيرة تخترق الحواجز التي كانت تقيمها القوات الاستعمارية الفرنسية المرابطة على الحدود الجزائرية التونسية، والتي كانت تسعى جاهدة لوقف الأنشطة التي يقوم بها الجزائريون، لكن هذه الإجراءات العسكرية الفرنسية لم تُجد نفعا في وقف تدفق الأسلحة خاصة في المنطقة الحدودية الشرقية.[4]

---

[1] تقع تبسة في الشمال الشرقي للقطر الجزائري في سفح منطقة تضاريسية جبلية وعرة، عالية القمم أحيانا، ومتوسطة الارتفاع في بعض المناطق، وتشكل تبسة امتدادا للهضاب العليا في الجزائر بأقصى الناحية الشرقية، والتي تتخللها سلاسل جبلية مرتفعة تغطيها الغابات الكثيفة، مثل جبال الدير والدكان الواقعة جنوب تبسة، وتتميز تضاريسها بالتنوع والتباين ليشمل الإقليم التلي شمالا والإقليم الصحراوي جنوبا، وتمثل الجبال 42 إلى 50 بالمائة من مساحة الرقعة الجغرافية للمنطقة، و12.88 بالمائة تمثلها الهضاب الصحراوية والمنخفضات والفجاج والأودية، وأهم الجبال المتواجدة في المنطقة سلسلة جبال اللمامشة التي تقع في الجنوب وتمثل ربع مساحة المنطقة، وهي منطقة وعرة بسبب تكوينها التضاريسي ذي الرؤوس الجبلية المسننة والكتل الصخرية القاحلة والشعاب الضيقة التي تتخللها شبكة من الوديان المحصورة، واعتبرها القادة العسكريون الفرنسيون ميدانا خصبا لحرب العصابات، وهي تقع ما بين جبال تبسة، وجبال أوراس، كما تضم مرتفعات تروبية وقريقر، ومرتفعات ثليجان، وتعتبر سلسلة الجبل الأبيض من أعقد السلاسل الجبلية بالنمامشة، وتتوفر هذه السلسة الجبلية على عشرات المغارات الباطنية والكهوف العميقة، وفي الحدود التونسية تمتد سلسلة جبال تبسة على الجزء الجنوبي الشرقي منها، وتمتاز هته الأقاليم بأنها أراض صخرية وجرداء، للمزيد ينظر: Charles Michel, Ville De Tébessa (Département De Constantine), Imprimerie Leve, Paris, 1912, p.07

[2] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 28.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 30.

شهدت منطقة تبسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) نشاطات مكثفة لجمع السلاح المتبقي في ميادين المعارك حيث يتم شراء تلك الأسلحة وتحويلها إلى مختلف مناطق الوطن عبر تبسة،[1] حيث عرفت تجارة الأسلحة ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصصوا في هذا الميدان وارتبطت أسماء العديد من الأسواق بهذا النشاط،[2] ومن المهم التأكيد على شح المصادر التاريخية من حيث التعريف بأسماء المسؤولين عن هذه النشاطات وذلك أمر طبيعي مردّه خطورة هذه النشاطات وسرّيتها.[3]

من أشهر هؤلاء لزهر شريط[4] أحد أبرز تجّار الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة، والذي كان يمارس هذا النشاط رفقة شقيقه حمزة شريط، حيث قاما بتكوين شبكة للمتاجرة بالأسلحة رفقة عناصر تونسية وليبية، رغم المخاطر التي كانت تعترضهما من طرف رجال الجمارك الفرنسيين والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد الاحتكام بالأسلحة بين الطرفين،[5] كما اشتهر أيضا يوسف بيزيد[6] ببئر العاتر بتجارة الأسلحة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتحويلها إلى الجزائر، حيث أصبح ذا شأن عظيم في مسألة تحويل السلاح إلى الجزائر لاسيما بقايا القطع الحربية التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية (1939-1945)،[7] وكان يأتي بالسلاح من تونس عبر جبال الزريقة والمزارة والبطنة والخبنة وسارق الرق وحاسي الرباعة وبْحيرة الأرنب نحو الجبل الأبيض والدرمون وغيرهما.[8]

كما أخذت الأسلحة الحربية الحديثة تنتشر بين الجزائريين، خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وسجّلت عدة وثائق معاصرة مثل العرض السنوي للحالة العامة للجزائر، التي كانت تصدرها الحكومة العامة الفرنسية، وأعربت فيها عن قلقها من انتشار الأسلحة، إذ عبّر العدد الخاص لسنة 1947، والذي احتوى عدة تقارير عن امتلاك عدد من الجزائريين بشكل غير مرخص للأسلحة الحربية، زيادة عن انتشار شائعات حول وجود مخازن لهذا النوع من الأسلحة عبر القطر الجزائري،[9] وفي هذا الصدد يشير المجاهد علي زغلامي[10] أنّه

---

[1] محمود براهم، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2007، ص 204.

[2] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 31.

[3] محمود براهم، المرجع السابق، ص 204.

[4] لزهر شريط، من أبطال الثورة الجزائرية وقائد من قادة المنطقة الأولى، برز في تخطيطه وقيادته للمعارك التي خاضها ضد الاستعمار بنجاح كبير أشهرها معركة آرقو في جويلية 1956، أصبح لزهر مسؤولا عن قطاع الجبل الأبيض، وفي عام 1956 مسؤولا على ناحية النمامشة إثر ذهاب مسؤولها السابق سيدي حني، وفي شهر فيفري 1957 ألقي عليه القبض بمساعدة والي قفصة بتونس، وسلم للنظام الذي وضعه في السجن مع مجموعة من المجاهدين كان من بينهم الشهيد عباس لغرور، وذلك لأسباب مازال الكثير منها يكتنفه الغموض، وقدمت المجموعة للمحاكمة التي قضت بإعدام الكثير منهم في بداية شهر جوان 1957. للمزيد ينظر: جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، شهداء منطقة الأوراس، ج01، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص 417-428.

[5] المرجع نفسه، ص 421.

[6] بيزيد يوسف بن محمد بن بلقاسم الملقب بيوسف العديل ولد سنة 1911 بأولاد سيدي عبيد، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة بالكُتّاب، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، كان يتاجر بالأسلحة عن طريق تونس، شارك في الثورة التونسية والتحق بالثورة منذ انطلاقتها، توفي في 17 جانفي 1957 بجبال الزريقة رفقة مجموعة من المجاهدين أبرزهم عمّار سنوسي، للمزيد أنظر: بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوريع، الجزائر، 2011، ص 168.

[7] محمود براهم، المرجع السابق، ص 208.

[8] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 168.

[9] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 173.

[10] زغلامي علي ولد في 1936/01/04 بالماء الأبيض-تبسة، قاطن بمدينة الحويجبات، اشتغل بالفلاحة ورعي الماشية وجمع الحطب، انضم إلى الثورة سنة 1956، وتم تجنيده من طرف المجاهد لسود مسعي، وذلك في جبل السيف قرب الحويجبات، وكان تحت قيادة المجاهد علي مسعي، شارك في العديد من المعارك أهمها: معركة جبل أنوال في خريف 1956، ومعركة جبل السيف بعد 15 يوما من معركة جبل أنوال، حيث كلّف سنة 1958 بنقل السلاح من تونس إلى ولاية القبائل انطلاقا من غار الدماء ثم عنابة ثم سكيكدة مرورا بجبال البابور، رجع بعد ذلك إلى جبل السيف ليواصل جهاده إلى غاية وقف إطلاق النار. شهادة المجاهد علي زغلامي، بتاريخ 2016/09/10، بالحويجبات، تبسة.

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية غادر الجنود الأمريكيون الجزائر وتركوا أسلحة مخزنة ومخبأة تحت الأرض في العديد من الأماكن التي تواجدوا فيها، منها منطقة البرّاكة قرب الحويجبات.[1]

ويذكر المجاهد محمد دينار[2] المدعو حمّة لبلاندي أن والده كان يمتلك سلاحا حربيا من نوع ستاتي إيطالي الصنع، حيث ينتشر هذا النوع من الأسلحة بشكل كبير بين سكان المنطقة، حتى أن معظم العائلات تمتلك هذا النوع، أو سلاح فيزي قارة الألماني الصنع المعروف باسم الثموني، ويعود تاريخ صنعه إلى سنوات الحرب العالمية الثانية،[3] وهذا ما تؤكده التقارير الفرنسية بخصوص امتلاك الجزائريين للأسلحة الحربية في هذه الفترة.[4]

كان الكثير من أبناء تبسة يمتهنون تجارة الأسلحة ويحبّون هواية الصيد ويعتبرون من الرماة المهرة في هذا المجال، وهذا حسب ما ذكره المجاهد عباد لحبيب[5] المدعو "قرفوف" الذي كان بدوره يمتلك سلاحا حربيا من نوع (ثموني) وسلاح صيد، حيث أكّد أنه هو وأخوه (عباد الزين)[6] كانا ينشطان في تجارة الأسلحة المتبقية من الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي كانت تخبّأ في مناطق سرية سرية بالجبال، ثم يقومون ببيعها إلى أفراد من منطقة الشريعة غرب تبسة.[7]

أما المجاهد بشير معيفي[8] فيؤكد أن عددا كبيرا من أبناء منطقة بئر العاتر كانوا يمارسون مهنة بيع الأسلحة الحربية، يذكر منهم الأخوين معيفي صالح ومحمد إبني عبد السلام، وكانا يجلبان الأسلحة من ليبيا وغدامس مرورا ببن قردان حتى بئر العاتر، وكانا

---

[1] شهادة المجاهد علي زغلامي، المصدر نفسه.

[2] محمد دينار بن الطاهر وهنية بنت ساعد، المدعو حمة البلاندي، ولد سنة 1934 ببجن القريبة من مدينة الشريعة بتبسة، التحق بصفوف الثورة في مارس 1955 بالأوراس، شارك في 13 معركة ومنها معركة الجرف وكان تحت قيادة العيد البوقصي، أصيب ثلاث مرات خلال الثورة التحريرية، من بينها إصابة بليغة، وشارك في إدخال الأسلحة من تونس إلى إقليم تبسة عدة مرات، حيث قام بنقل شحنة من السلاح والذخيرة من مدينة فريانة التونسية وإيصالها إلى الحاج لخضر بنواحي مدينة الشريعة بتبسة في خريف 1957، وفي سنة 1959 قام بهجوم على خطي شال وموريس بشرق مدينة تبسة، وفي أواخر سنة 1958 شارك في دورية لإدخال الأسلحة مرورا ببئر العاتر. أنظر: عبد السلام معيفي، حوار مع المجاهد محمد دينار المدعو إفتراك، مجلة أول نوفمبر، ع 179، مارس 2015، ص 52-53.

[3] شهادة المجاهد أحمد دينار، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي بمدينة بجن، دائرة العقلة، تبسة.

[4] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 173.

[5] لحبيب عباد بن إبراهيم بن صالح المدعو"قرفوف"، ولد خلال 1930 بمنطقة ثليجان قرب مدينة الشريعة، اشتغل بالفلاحة والرعي، وكان مولعا بالأسلحة حيث مارس تجارة الأسلحة هو وأخوه الزين من القطر التونسي، ويعتبران من الرعيل الأول للثورة الجزائرية، شارك في عدة معارك بإقليم تبسة من ضمنها معركة الجرف 1955، وتقلّد عدة مناصب قيادية في الثورة بعد وفاة أخيه، توفي سنة 2015 بمدينة الشريعة، أنظر: شهادة المجاهد عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.

[6] عباد الزين بن ابراهيم بن صالح من مواليد 1912 بثليجان دائرة الشريعة ولاية تبسة وهو أكبر اخوته، اشتغل في الفلاحة والرعي، وكان يتصف بالصرامه والشجاعة والقوة، ترعرع في البادية إلى أن كبر فاعتمد عليه ابوه في اعماله، وكان هوايته الصيد والفروسية، إلتحق بصفوف الثوار المجاهدين في بداية الثورة، ثم أرسل الي ناحية جبل بني صالح في سوق اهراس سنة 1956، أما اشهر المعارك التى خاصها: هي معركة الجرف وآرقو ولغيرة ومعركة بورمانة، ناهيك عن العمليات الفدائية والمعارك الأخرى، وفي سنة 1956 في شهر سبتمبر دعي إلى اجتماع بتونس العاصمة، وأثناء اجتماعهم بتونس حيكت لهم مكيدة لاغتيالهم، وبالفعل استشهد هو والقائد بشير بن محمد في سبتمبر 1956، للمزيد ينظر: محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.48

[7] شهادة المجاهد عباد لحبيب، المصدر السابق.

[8] بشير معيفي بن يونس ويوسفي فضة ولد في 1943/07/01 بعرش أولاد سيدي عبيد ببئر العاتر، حفظ جزء من القرآن الكريم في منطقة الذكارة قرب بئر العاتر، نشأ بالبادية في عائلة متوسطة الحال، اشتغل بالفلاحة، جند سنة 1955عن طريق رزايقية الصادق، ثم ذهب إلى تالة بتونس ثم إلى برج المقراني (مركز راحة) كانت تبنى قرية خاصة بالمهاجرين هناك، مكث هناك حوالي 04 أشهر، ثم خضع للفحوص الطبية عند طبيب يدعى برّاح، ثم أرسل إلى قرن حلفاية وتدرب عند هيبي بشير لمدة شهرين، ثم ذهب إلى مركز ملاّق، وتخصص في المدفعية (هاون 120) وتخرج راميا، وفي سنة 1961 انتقل إلى حدود سوق أهراس بمنطقة وستاتة إلى غاية الاستقلال، وهو رئيس قسمة المجاهدين ببئر العاتر تبسة. شهادة المجاهد بشير معيفي، بتاريخ 2017/01/15، بمقر قسمة المجاهدين، بئر العاتر-تبسة.

يستخدمان قافلة مكوّنة غالبا من ثلاثة جمال في كل رحلة لجلب الأسلحة، وهذا في الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى 1951، وكانت أغلب الأسلحة التي كانا يجلبانها فيزي قارة وعشاري إنجليزي، وموزير ألمان، وطامسون، وستاتي طاليان.[1]

يشير المجاهد الكافي قراد[2] أن عون أحمد بن التومي من أهم تجّار السلاح بمنطقة الماء الأبيض جنوب تبسة، حيث كان يذهب إلى تونس وبالضبط إلى منطقة بني زيد وكذلك إلى ليبيا (طرابلس) رفقة الحاج لخضر الزردومي لجلب الأسلحة والذخيرة، وكانت أهم الأسلحة التي كانا يتاجران فيها: الفرد، والستاتي، بالإضافة إلى بعض الألبسة والأحذية والأدوية.[3]

يذكر المجاهد أحمد دينار أنه كان رفقة محمد بن مناعي، محمد بن عبيد، محمد بن عجرود ونابتي عثمان من ضمن المتمردين عن السلطة الفرنسية، وكانوا يتاجرون في الأسلحة عبر الحدود الجزائرية التونسية مع أولاد سيدي عبيد[4] والهمامّة والفراشيش[5] من فريانة، ومن ومن أبرز الأسلحة التي كانوا يتاجرون فيها (الخماسي ألمان، الستاتي طليان، فيزيغار أمريكان "الطموسون" والفامبار)، وكانت التجارة عن طريق وادي سوف، فريانة، القصرين، المتلوي، الرديف وقفصة.[6]

حسب شهادة المجاهد علي بوزنادة أنّه بدأت عمليات جمع السلاح بشكل كبير في منطقة بئر العاتر في سنة 1948 التي كانت بها الكثير من الأسلحة المستعملة في الصيد والأفراح، وكانوا ينشطون في تجارة السلاح مع قبيلة المهاذبة بتونس، وكان سعر 06 طلقات بـ 200 فرنكا، وكان السلاح المتوفر بكثرة عندهم نوع الستاتي.

في بعض الأحيان كانت تجرى اتصالات مع بعض العناصر بالأوراس، حيث تم جمع حمولتين عن طريق الجمال في منطقة سكياس بالحدود التونسية وتم نقلها إلى الأوراس من طرف الطيب سرحاني، كما تم نقل حمولتين مرة أخرى من طرف عبد الله بن سليمان وعلي بوزنادة، حيث تم قتل قايد وحرق شاحنتين تابعتين للدرك الفرنسي في الطريق اثر اشتباك مع قوات الأمن الفرنسية.[7]

---

[1] شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر نفسه.

[2] ولد بتاريخ 1938/04/06 في منطقة الدكان، اشتغل برعي الأغنام، ثم انضم للثورة وشارك في العديد من المعارك منها معركة الدكان خريف 1956، ثم انتقل إلى الى جبال الشعانبي بتونس، ومكث بها أربعة أشهر ثم انتقل إلى مركز التدريب بالكاف، واستمر في الجهاد إلى غاية الاستقلال. شهادة المجاهد الكافي قراد، بتاريخ 2017/02/15، بمنزله العائلي، الماء الأبيض، تبسة.

[3] شهادة المجاهد الكافي قراد، المصدر نفسه.

[4] هو أحد الأعراش المتواجدة بتبسة يرجع نسبة إلى عبيد الشريف الذي ولد خلال القرن الرابع عشر ميلادي سابقا لسنة 1329م، ويشمل مجال تواجده جنوب تبسة وأجزاء من شمالها إلى جانب منطقة من الوسط والجنوب الغربي للبلاد التونسية، يضم هذا الفضاء منطقتين طبيعيتين متكاملتين هما: الهضاب العليا والسباسب من الجهة الشمالية والواحات والشطوط التي تلتحم بالمجال الصحراوي من الجنوب، يتكون هذا الفضاء من الجانب الجزائري من: تبسة وبكارية والماء الأبيض وصفصاف الوسرى وبئر العاتر وقنتيس، أما في الجانب التونسي فيشمل: توزر ونفطة وواحات تمغزة وميداس والشبيكة، إضافة إلى المدن المنجمية خصوصا الرديف والمتلوي، للمزيد ينظر: محمود براهم، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، (د.د.ن)، الجزائر، 2005، ص 64-65، أنظر أيضا: الأزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830 م- 1890 م، مسار التفكيك وآليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2013، ص17.

[5] هم بربر أمازيغ يستقرون الآن في شمال إفريقيا في المنطقة المعروفة اليوم ب "القصرين" وكانت تسمى السيليوم (يعني السلام) وذلك زمن الفينيقيين والبربر والرومان وكانت عاصمة لترشيش قبل ذلك لكونه المنطقة التي استقر بها ترشيش الأب وأبناؤه، أما في تبسة فهم يستقرون بكثرة في كل من بلدية أم علي وبلدية الحويجبات، للمزيد أنظر: مولود طبيب، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية للدولة (دراسة سوسيو سياسية للانتخابات البلدية بولاية تبسة)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2016، ص 152.

[6] شهادة المجاهد أحمد دينار، المصدر السابق.

[7] شهادة المجاهد علي بوزنادة، بتاريخ 2017/01/15 على الساعة 14:00، بمنزله العائلي، بئر العاتر، تبسة.

غير أنّ السلطات الفرنسية كانت تنجح في حجز أعداد من الأسلحة من حين لآخر عن طريق عمليات المراقبة على الحدود، وفي هذا الإطار فقد أشارت تقارير صادرة عن مصالح الشرطة والدرك والجمارك الفرنسية في كل من الجزائر وتونس إلى الكثير من عمليات الحجز وإلقاء القبض على بعض الأشخاص الممتهنين لتجارة الأسلحة وتوقيف القوافل الحاملة للسلاح الحربي، وأكدت أنها حجزت مع مطلع 1946 بمدينة بئر العاتر بالقطر الجزائري (14) أربعة عشر بندقية حربية وبندقية واحدة رشاشة (mitrailleuse)، ورغم هذا فقد اعترفت هذه التقارير بضعف إمكانيات السلطات الاستعمارية أمام كثرة القوافل المهربة للسلاح الحربي وانفلات أغلب القوافل من قبضتها، وهو أمر يؤكد هذا النشاط على الرغم من كثرة القوات الفرنسية على الشريط الحدودي.[1]

تؤكد وثائق السلطات الفرنسية بهذا الواقع، حيث يذكر تقرير للمكتب الثاني مؤرخ في 25 ديسمبر 1946 على وجود عمليات تجارة السلاح في ناحية تبسة وعجزت مصالح الأمن عن وضع حد لها، بسبب ضعف وسائل التدخل وعدم كفاية المراقبة، إلا أن هذا لم يمنع من إيقاف بعض تجّار السلاح وحجز بعض الأسلحة الحربية من حين لآخر كاستثناء يؤكد القاعدة.[2]

في جانفي 1947 أكد الملازم الأول "رودوم" (Redom) قائد فرقة للدرك الاستعماري الفرنسي بالجنوب القسنطيني والتي قامت خلال الفترة الممتدة بين 18 و20 جانفي بإلقاء القبض على أشخاص جزائريين وتونسيين يتاجرون بالأسلحة الحربية بمدينة الونزة (شمال تبسة) وهم:

السيد: غزيل المدعو نايلي، غربي بن محمد المقيم بمدينة تاجروين بالمقر التونسي.

السيد: مجندلي المدعو مسيكنة، محمد بن مدني وهو تونسي ولم يقع التحقق من مقر سكناه.

السيد: مازوز بن عمر من دوار مرسط، قريب من مدينة الونزة بالقطر الجزائري.

السيد: بوسيدة عمار بن محمود الساكن بمشتة الزويبة قرب مدينة الونزة (بلدية مرسط المختلطة حينئذ) بالقطر الجزائري.

كما تم ذكر حجز الأسلحة الحربية الآتية:

مسدسين إثنين 09 ملم من نوع باريطا (Beretta).

مسدس واحد من نوع 13 ملم.

05 مسدسات لم يضبط نوعها.

173 خرطوشة 09 ملم نوع باربلام (Parabellum).

13 خرطوشة 09 ملم من نوع باريطا (Beretta).

03 خراطيش متنوعة صنع أمريكي.[3]

كما أوقفت مصالح الأمن الاستعماري في سنة 1947 أيضا مجموعة أخرى تنشط في تجارة السلاح في ناحية تبسة واسترجعت منها عدة أسلحة حربية من مخلفات الجيوش الألمانية والإيطالية المنهزمة أثناء حملة تونس،[4] وأكدت تقارير فرنسية أخرى وجود الكثير من من الجزائريين المسلحين بسلاح حربي منتشرين في جبال سوق أهراس وتبسة وآخرين في ناحية بسكرة وتوقرت، وهو ما يؤكد فشل فرنسا

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 29.

[2] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 32.

[4] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.

في محاربة عمليات تجارة السلاح من القطرين التونسي والليبي إلى القطر الجزائري، ومن المؤكد أن حركة تجارة الأسلحة على الحدود الجزائرية الشرقية كانت نشطة، وعمّت منطقة الأوراس كلّها ومنطقة الشريط الحدودي[1]،

في عام 1948 استأنف لزهر شريط نشاط تجارة الأسلحة، حيث أنشأ لهذا الغرض عدة مخابئ ونقاط تخزين واختار لها أماكن سرية ومتباعدة في المناطق الجبلية الوعرة والنائية، وخاصة الجبال الواقعة عبر المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس،[2] ولقد أكّد المجاهد علي بوزنادة أن قلبي بلقاسم ولزهر شريط كانا من أحد أهم تجار السلاح بمنطقة تبسة عن طريق تونس.[3]

كانت الأسلحة الفاسدة أو المعطلة يتم تصليحها محليا، وحسب شهادة المجاهد بوقطاف طكوك فإن الأسلحة كانت تصلّح عند شخص يدعى الصادق الشكراوي من الحمامات،[4] بينما ذكر بشير معيفي أشخاصا آخرين مثل ناجي عمارة بن ناجي، ناجي معلّم، زديري من أولاد محمد من الزقيق،[5] وممّن كان يصلح الأسلحة حسين الشكراوي في تروبية وشخص آخر يدعى مباركية، حيث كان يجمع أيضا الأسلحة والذخيرة تبرعا أو شراء[6]، بينما يضيف نور الدين سواعي أن علي معلّم بن علي الفجّي من مدينة تبسة كان يصلح الأسلحة التقليدية ويقوم بتجريبها.[7]

3. ردود الفعل الفرنسية تجاه عمليات تهريب الأسلحة

أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية اهتماما كبيرا بمسألة تجارة الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية، وكوّنت فرقا إضافية لمراقبة تلك الحدود، وقامت بجمع الأسلحة عبر القطر التونسي وطاردت القوافل الجزائرية التي تمر بها إلى الجزائر، وكانت مهام مراقبة الحدود الجزائرية التونسية موكلة إلى مصالح الشرطة والدرك والجمارك في كل من الجزائر وتونس، كما كانت تلك المهام موكلة أيضا إلى هيئة الدوائر (douairs) المتكونة من الخيالة المتمركزة على طول الحدود الجزائرية التونسية، وقد ألغيت هذه الهيئة بتاريخ أول جويلية 1946، وعوضتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في مهامها بطابورين من الطوابير المغربية إلى حين استئناف هيئة الدوائر مهامها في منتصف سنة 1947.[8]

وقد أدى انزعاج السلطات الفرنسية العليا من عمليات تجارة الأسلحة إلى تكليف مسؤوليها في القطرين الجزائري والتونسي بالقيام بإجراءات حاسمة للحد من عمليات التهريب، وذلك ما أكده السيد "جون مونس" (Jean Mons) (1947-1950) المقيم العام الفرنسي بتونس في تقريره المؤرخ بتونس في 03 جوان 1948 والموّجه إلى السيد "جورج بيدو" (Georges Bidault) (1947-1949) وزير الخارجية الفرنسي[9]، حيث لم يكن مسموحا بامتلاك الجزائريين للأسلحة، وكل من يمتلك سلاح يتعرض إلى

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 35.
[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، من منشورات مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د.ت، ص 56.
[3] شهادة المجاهد علي بوزنادة، المصدر السابق.
[4] شهادة المجاهد بوقطاف طكوك، بتاريخ 2017/01/15، 10:00، بمقر منظمة المجاهدين ببئر العاتر، تبسة.
[5] شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر السابق.
[6] شهادة المجاهد لسود مسعي، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي، تبسة.
[7] شهادة المجاهد نور الدين سواعي ، بتاريخ 2016/02/05، بمنزله العائلي، حي بوحبّة، تبسة.
[8] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 28.
[9] المرجع نفسه، ص 32.

عقوبات بالسجن أو الغرامة، وكانت السلطات الفرنسية تتعرف على ذلك عن طريق القايد،[1] إذ منعت السلطات الفرنسية على السّكان السّكان حمل السلاح، وكان يحق لعملائها وحراس المخازن فقط حمل السلاح الذي كان أغلبه من نوع الرباعي.[2]

كان حاكم الجزائر العام "مارسيل أدمون نايجلان" – (Marcel–Edmond Naegelen) (1948 - 1952) قد اشتكى منزعجا إلى وزارة الخارجية الفرنسية من عمليات تجارة الأسلحة الحربية من القطر التونسي نحو القطر الجزائري، وذلك ما أدى بوزير الخارجية الفرنسي إلى التأكيد على المقيم العام الفرنسي بتونس وحثه على تكثيف عمليات محاربة النشاط السري لتجّار السلاح الحربي بالقطر التونسي.[3]

يذكر المجاهد علي بوزنادة أن هناك الكثير من الأسلحة التابعة للحلفاء والألمان في تونس قام تجّار السلاح السوافة بإحضارها إلى الجزائر، وكان من أهمهم أولاد سيدي حمّة: عمار بن محمد بن أحمد والصادق ولد علي الحاج، وأن هذين الرجلين هما أول من قاما بإدخال السلاح في منطقة بئر العاتر، وتم بيع كمية من الأسلحة إلى شخص يدعى سالم بوشارب، لكن تم القبض عليه من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وبعد تعذيبه أقر بهما، حيث تم سجن عمار في سجن قالمة، وتحمّل الرجلان مسؤولية جميع الأسلحة الموجودة في منطقة بئر العاتر، وأصدرت السلطات الفرنسية أوامر بجمع جميع قطع الأسلحة الموجودة، حيث قام الشاوش العربي (الذي كان برتبة قايد) وبعض الضباط بجمع العديد من القطع الموجودة في المنطقة، لكن أغلب القطع التي تم جمعها هي قطع مكسرة أو غير صالحة للاستعمال، وبهذه الطريقة بقيت الأسلحة الصالحة للاستعمال لدى سكان المنطقة.[4]

رغم محاولة فرنسا منع ومحاربة عملية إدخال الأسلحة إلى الجزائر فإن كبار ضباطها أكّدوا على انتشار الأسلحة بين سكان الأوراس وجبال النمامشة،[5] ولم يكن مسموحا بامتلاك الأسلحة، وكل من يمتلك سلاحا يتعرض إلى عقوبات بالسجن أو الغرامة.[6]

رغم كل هذه الإجراءات فقد واجهت السلطات الاستعمارية عجزها أمام هذا التيار المنظّم باتخاذ عدة إجراءات إضافية أخرى أساسها:

- التفتيش المباشر، وإلقاء القبض على الأشخاص الممتهنين تجارة السلاح وهو إجراء عبّر عن فشله بتأكيد التقارير الفرنسية نفسها.
- شراء الأسلحة بأسعار مرتفعة، لكن هذا الإجراء ساهم في إذكاء روح عملية تجارة السلاح، ولعلّنا نلاحظ أن ثمن البندقية الحربية الواحدة التي تسلّم إلى القوات الاستعمارية تشترى به عدة بنادق حربية وتسرّب إلى القطر الجزائري، وبذلك يكون إجراء شراء الأسلحة المعتمد من طرف المصالح الاستعمارية قد أصبح في فائدة تجار الأسلحة التونسيين والجزائريين معا، خاصة وأنّ الأسلحة الحربية في القطر التونسي كانت تعد بمئات الآلاف وبأضعافها في القطر الليبي وهو ما تؤكده التقارير الفرنسية الرسمية.[7]

[1] شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر السابق.
[2] شهادة المجاهد علي بوزنادة، المصدر السابق.
[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 32-33.
[4] شهادة المجاهد علي بوزنادة، المصدر السابق.
[5] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 35.
[6] شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر السابق.
[7] يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص 34-35.

إضافة إلى الوسائل القمعية استخدمت السلطات الفرنسية وسيلة إغرائية في محاولة للحد من عملية تسريب الأسلحة، حيث ذكر الطيب مسلم[1] أنه بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) استغل الحاكم العسكري لمدينة تبسة فقر الناس وبؤسهم ليشجعهم على جمع قطع السلاح المتبقية من فترة الحرب العالمية الثانية بالمنطقة وتسليمها له مقابل تزويدهم ببعض المؤن، وكان يهدف من وراء هذا الإجراء منع أي تمرد محتمل في منطقته، خاصة بعد انتشار الدعاية الألمانية في أوساط السكان خلال فترة الحرب، وحدوث مجازر 08 ماي 1945.[2]

في هذا الإطار يذكر نور الدين سواعي أنه أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، تحصل الكثير من الجزائريين على الأسلحة وقاموا بتخبئتها، فقامت السلطات الاستعمارية بعملية تجميع الأسلحة مقابل مبلغ معين من النقود، فكان الكثير من الجزائريين يقدمون الأسلحة إلى مصالح الشرطة، وقد استغلت الشرطة أوضاع الشعب المزرية في هذه الفترة خاصة بعد المجاعة التي حصلت سنة 1945 وما بعدها، لكن رغم ذلك هناك من احتفظ بسلاحه.[3]

لجأت السلطات الاستعمارية أيضا إلى استغلال حالة الفقر والحرمان التي كان يعاني منها الشعب الجزائري وذلك باستعمال أسلوب الترغيب بهدف جمع قطع الأسلحة، حيث كان يُمنح أربعة أمتار من القماش وبعض الفرنكات وكمية من الدقيق اللين لكل من يأتي بقطعة سلاح، وهذا بحسب نوع قطعة السلاح المستجلبة،[4] وفي هذا الصدد فإن المجاهد جلايلية محمد الباشا يذكر أن أباه محمد بن بن علي كان ينشط في تجارة الأسلحة، برفقة عمارة عثمان بن رابح وخاله محمد بن سعد، حيث كانوا يقومون بالمتاجرة بالأسلحة التي كانوا يحضرونها بواسطة الإبل، وكان جزء منها يتم مقايضته مع السلطات الفرنسية، أما الجزء الآخر فيتم تخزينه وبيعه إلى وجهة مجهولة.[5] مجهولة.[5]

نفس الإجراءات اعتمدتها المصالح الاستعمارية في القطر التونسي من أجل محاربة عمليات تهريب الأسلحة نحو القطر الجزائري، حيث أنّها كانت تقدم مبلغا ماليا على كل بندقية لكل من يقدم سلاحا إلى مصالح الدرك الاستعمارية، وخصصت خلال سنة 1948 وحدها مبلغا ماليا قدره خمسة ملايين ونصف مليون فرنكا كمكافآت لمن يقدم الأسلحة لمصالحها،[6] واستغلت فرنسا أحوال الشعب الذي كان بحاجة ماسة إلى اللباس والأكل، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد جلايلية محمد الباشا أنه خلال سنتي 1946 و1947 قامت السلطات الفرنسية بتوجيه نداء للشعب التونسي أنّه كل من يحضر سلاحا يُمنح مقابل ذلك أغذية وقماشا.[7]

---

[1] ولد سنة 1928 بتبسة، تلقى تعليمه الأول بها، انخرط في فرع أحباب البيان والحرية بتبسة سنة 1943، ثم ناضل في حزب الشعب، انضم إلى المنظمة الخاصة سنة 1947 وأصبح مسؤولا عنها، وبعد مرضه نابه يحي فارس إلى غاية اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، تم سجنه ثلاث سنوات، قام الطيب مسلم عند اندلاع الثورة بالذهاب إلى تونس هروبا من رقابة الأمن والتحق بقيادة الثورة فيها، وعمل في وزارة التسليح والاتصالات العامة التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة، توفي يوم 09 نوفمبر 2014، للمزيد ينظر: عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، البدر للطباعة والنشر، العلمة، 2016، ص 59-79.

[2] المرجع نفسه، ص 266.

[3] شهادة المجاهد نور الدين سواعي، المصدر السابق.

[4] عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 266.

[5] محمد الباشا جلايلية ، بتاريخ 2017/02/20، بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين تبسة.

[6] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 33.

[7] شهادة المجاهد محمد الباشا جلايلية، المصدر السابق.

في 19 مارس 1950 تم اكتشاف المنظمة الخاصة وبدأت عملية المداهمات من طرف السلطات الفرنسية، وأسفرت حملة التفتيش والاعتقالات في تبسة بحسب إفادة الشرطة عن اعتقال 21 مناضلا، واحتجاز بندقيتين قصيرتين، ومائة وأربعون خرطوشة، وخمس خراطيش نوع شدّيت، وخمس صواعق، ومسدس آلي عيار 35/6. [1]

تمت إحالتهم إلى المحكمة الابتدائية بعنابة التي ترأس جلستها القاضي مونجيبو (Mongibeaux) بمساعدة كريانج (MM.créhange) وفوغليماشي (Voglimacci)، وتمت إدانة 21 مناضلا من تبسة بجرم حيازة أسلحة وذخيرة وتبرئتهم من جريمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، وعقابهم بسنوات حبس نافذ تراوحت بين 06 أشهر و03 سنوات، بالإضافة إلى غرامات جزائية وعرفت هذه العملية في الجرائد الفرنسية بقضية مؤامرة حزب الشعب الجزائري.[2]

بالرغم من تشديد السلطات الاستعمارية مراقبتها للحدود ومحاولة للوصول إلى خلايا الشبكات التي تنشط في مجال تجارة السلاح وتخزينه، فإنّ نشاط الوطنيين الجزائريين المتشبعين بالفكر الثوري ظل متواصلا، وظلّ تجّار السلاح يعتبرون أن هذا العمل هو مصدر للثروة والربح.[3]

4. خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن انتشار الأسلحة بين سكان منطقة تبسة بعد الحرب العالمية الثانية كان بفضل تزايد نشاط تجارة السلاح، ولهذا الغرض تم إنشاء عدة مخابئ ونقاط تخزين واختيار أماكن سرية ومتباعدة في المناطق الجبلية الوعرة والنائية، لذلك لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى إتباع مجموعة من الوسائل والإجراءات للحد من انتشار هذه الأسلحة، و ممّا سبق يمكن التوصل إلى استخلاص النتائج الآتية:

-مكّن الموقع الحدودي لتبسة من الاستفادة من مخلفات المعارك بين دول الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي وقعت في كل من ليبيا وتونس في توفير العديد من الأسلحة الحربية والذخيرة، وهو ما شجّع سكان المناطق الحدودية على إدخالها إلى الجزائر.

-عرفت تجارة الأسلحة في المناطق الحدودية ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصصوا في هذا الميدان، وتكونت شبكات خاصة بهذا النشاط مكوّنة من عناصر جزائرية وتونسية وليبية.

-لجأت الإدارة الاستعمارية إلى مصادرة مختلف الأسلحة لدى سكان منطقة تبسة مستعملة في ذلك وسائل قمعية متمثلة في عمليات الحجز المختلفة، وأخرى إغرائية متمثلة في تسليم السلاح مقابل الغذاء مستغلة بذلك الحالة الاجتماعية المتدهورة للسكان بهدف الحصول على أكبر كمية ممكنة من الأسلحة.

-على الرغم من الأساليب التي استخدمتها السلطات الفرنسية للحد من انتشار الأسلحة بتبسة إلا أنها لم تنجح في القضاء نهائيا على ذلك، ويعود ذلك إلى وفرة السلاح من جهة ومن جهة أخرى يرجع إلى طول الحدود وصعوبة التضاريس والمسالك الموجودة بالمنطقة والتي لا يعرفها إلا السكان المحليون.

[1] عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 124.

[2] FR.ANOM, boite 9336/4F3-9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4document internes.

[3] عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 124.

5. قائمة المراجع:

الكتب:

- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 28.
- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوريع، الجزائر، 2011، ص 168.
- جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، شهداء منطقة الأوراس، ج01، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002.
- عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، البدر للطباعة والنشر، العلمة، 2016، ص 59-79.
- محمد زروال، النمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.48
- محمود براهم، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2007، ص 204.
- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 30.

المجلات:

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، من منشورات مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د.ت، ص 56.
- عبد السلام معيفي، حوار مع المجاهد محمد دينار المدعو إفتراك، مجلة أول نوفمبر، ع 179، مارس 2015، ص 52-53.

الشهادات الحية:

- شهادة المجاهد عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.
- شهادة المجاهد نور الدين سواعي ، بتاريخ 2016/02/05، بمنزله العائلي، حي بوحبّة، تبسة.
- شهادة المجاهد أحمد دينار، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي بمدينة بجن، دائرة العقلة، تبسة.
- شهادة المجاهد لسود مسعي، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي، تبسة.
- شهادة المجاهد علي زغلامي، بتاريخ 2016/09/10، بالحويجبات، تبسة.
- شهادة المجاهد بشير معيفي، بتاريخ 2017/01/15، بمقر قسمة المجاهدين، بئر العاتر-تبسة.
- شهادة المجاهد بوقطاف طكوك، بتاريخ 2017/01/15، 10:00، بمقر منظمة المجاهدين ببئر العاتر، تبسة.
- شهادة المجاهد علي بوزنادة، بتاريخ 2017/01/15 على الساعة 14:00، بمنزله العائلي، بئر العاتر، تبسة.
- شهادة المجاهد الكافي قراد، بتاريخ 2017/02/15، بمنزله العائلي، الماء الأبيض، تبسة.
- شهادة المجاهد محمد الباشا جلايلية ، بتاريخ 2017/02/20، بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين تبسة.

الرسائل الجامعية:

– مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947–1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 173.

الأرشيف الفرنسي:

- FR.ANOM, boite 9336/4F3-9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4document internes.

صور المجاهدين الذين تم إجراء الشهادات الحية معهم

جلايلية محمد الباشا

أحمد دينار المدعو البلاندي

قراد الكافي

نور الدين سواعي

علي بوزنادة

علي زغلامي

بوقطاف طكوك